مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

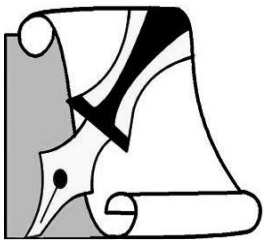

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستيطان والمستوطنون الصهاينة: ميدانياً وسياسياً

1 – مدخل:

يزداد المشهد الفلسطيني في الضفة الغربية قتامة، مع حلول الذكرى السابعة والأربعين ليوم الأرض؛ فلا أمل يلوح في الأفق لقيام دولة فلسطينية متصلة ومتواصلة في بحر المستوطنات التي تُقطّع أوصال الضفة، فيما يتواصل هجوم المستوطنين على القرى والبلدات الفلسطينية في ما يشبه "حرب المستوطنين"، الذين تضاعف عددهم هناك عشرات المرات منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993؛ وهم باتوا قادرين على مهاجمة القرى العربية وحرقها، كما فعلوا في قرية حوارة، جنوب نابلس، مساء 26 فبراير/ شباط الماضي.

وبينما يبلغ عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية نحو ثلاثة ملايين، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يقترب عدد المستوطنين من المليون، أي ما يعادل ثلث عدد الفلسطينيين، وهم يسيطرون على 61 في المائة من الضفة الغربية والشوارع الرئيسة بين المدن والبلدات، وهم مسلّحون بالكامل في ما يشبه جيشاً غير نظامي. ومنذ انتهاء اجتماع العقبة (26 فبراير/شباط الماضي)، وبعده اجتماع شرم الشيخ (19 مارس/ آذار الماضي)، لم تتوقف حكومة الاحتلال عن مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان؛ بل هي قامت بإلغاء اتفاق فك الارتباط الموقّع عام 2005، وسمحت بعودة المستوطنين إلى أربع مستوطنات مخلاة شمالي الضفة الغربية. وفي الوقت الذي انتقد فيه بعض الفصائل الفلسطينية غياب وقف الاستيطان عن طاولة الاجتماعين الأخيرين، يؤكد سياسيون ومحلّلون أن ملف الاستيطان غائب عن طاولة أي اجتماع فلسطيني – إسرائيلي منذ اتفاق أوسلو عام 1993 ، وأن هذا الاستيطان لم ولن يتوقف، بل سيزداد.

وفي الوقت الذي تدين فيه القيادة الفلسطينية التوسع الاستيطاني المتسارع يومياً في الضفة الغربية عبر بيانات الشجب والاستنكار، فإنها وافقت في 20 فبراير/شباط الماضي على سحب مشروع قرار يدين الاستيطان من طاولة مجلس الأمن الدولي، وقبلت بدلاً منه ببيان رئاسي "غير مُلزم بوقف الاستيطان".

وفي السياق تقول السياسية الفلسطينية حنان عشراوي إن "القيادة الفلسطينية كانت لديها أكثر من فرصة تاريخية للتعامل الجديّ مع الاستيطان، منها يوم مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994، ثم في مفاوضات فك الارتباط (2003 و2004) وفترة خارطة الطريق، وكلها محطات فارقة كان بالإمكان الضغط الجدي فيها لوقف الاستيطان"، مضيفة: "لكن لأن تحديد الأولويات لم يكن واضحاً عند القيادة، والاختلال الكبير في ميزان القوى لصالح "إسرائيل"، لم يحدث ذلك. أما الآن، فلم يعد ممكناً الحديث عن وقف الاستيطان". وتؤكد عشراوي أنه "يجب إصلاح كل الأسلوب وكل طريقة صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني؛ ونحن بحاجة إلى تعديل جذري على الوضع القائم فلسطينياً، حتى نقول إننا نريد أن نضع المستوطنات على الطاولة، لأنه لا توجد طاولة أساساً." وتشير عشراوي إلى أن "الاستيطان توسع، والمستوطنون أصبحوا أصحاب قرار وشركاء في الحكومة بقوّة لا يُستهان بها، وسيطروا على الخطاب العام في إسرائيل".

وتذكّر عشراوي بأنها قالت قبل 20 عاماً "إن المستوطنين سيصبحون هم السلاح المفضّل لدى إسرائيل لإرهاب الشعب الفلسطيني، وهذا ما يحدث اليوم، لأن ما يفعله المستوطنون أكثر من مجرد جريمة حرب، وإنما قضية سيطرة وضم كامل". وتضيف عشراوي: "موضوع وقف الاستيطان تم طرحه في مفاوضات مدريد وواشنطن؛ وكان رئيس الوفد حيدر عبد الشافي حينذاك واضحاً بقوله: إذا لم يتوقف الاستيطان لن يكون هناك حوار مع إسرائيل... لكن الخلل حصل عندما بدأت القيادة الفلسطينية بمفاوضات سريّة وراء الكواليس في أوسلو، قادها أحمد قريع (أبو علاء) وحسن عصفور، وهذا قَلَب كل شيء." وتشرح أنه "بعد الحديث عن القضايا الجوهرية في مفاوضات مدريد 1991 وواشنطن، وافق المفاوض الفلسطيني (في أوسلو) على تأجيل القضايا الجوهرية (القدس، والاستيطان، والحدود، والمياه) من دون ضمانات، ليتم التفاوض عليها لاحقاً كقضايا حل نهائي، واتفقوا على القضايا الفنية والإجرائية (إدارة التعليم والصحة وجمع النفايات)، وهذا ما بقي سارياً حتى الآن بسبب تعنّت إسرائيل ورفضها العودة للمفاوضات التي بدأت في أوسلو عام 1993 لاستئناف التفاوض على قضايا الحل النهائي."

2- بدايات الهجمة الاستيطانية:

كان لتشكّل الدول القومية في أوروبا، وظهور العنصرية وتفشّيها في أرجائها، وخيبة الأمل من تحقيق المساواة، الأثر البالغ في دفع اليهود لتبنّي مبدأ "الحل القومي"، مما أسهم في ظهور الحركة الصهيونية التي لم يكن لديها أرض تقيم عليها دولتها المنشودة. لذلك سعت إلى تحقيق الأمر خارج الدول التي تعيش فيها. ومن هنا، كان الحرص على أن يتضمن وعد بلفور إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين واعتبار سكانها طوائف، رغم أن عدد اليهود فيها حين صدور الوعد لم يكن يتعدى بضعة آلاف.. وما لبثت الصهيونية أن سعت لإحياء اللغة العبرية لتتحوّل من لغة تُستخدم في العبادة إلى لغة رسمية لـ "الدولة"، وتم رفع علم موحّد على كافة المستوطنات التي تم إنشاؤها في عهدي الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، مع استخدام نشيد وطني من كلمات تُظهر مدى العنصرية والحقد الدفين لكلّ أهل المنطقة.

وقد سعت الحركة الصهيونية، ممثّلة بالوكالة اليهودية التي أنشِئت لغاية تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، إلى التوسع في إقامة المشاريع الاستيطانية واستقبال المهاجرين فيها وتوفير الحماية والعمل في الأرض لهم ، حيث ابتُدئ بالاستيطان، العنصر الرئيس في الفلسفة الصهيونية منذ البدايات، في قرى زراعية ذات مواقع استراتيجية حسّاسة ومصادر طبيعية، تمهيداً لمصادرة الأرض والسيطرة عليها، حيث أسهم يهود الدولة العثمانية، خاصة يهود الدونمة الذين تظاهروا باعتناق الإسلام، في ذلك. وهذا الأمر اشتد بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين الذي كان يسهّل لليهود الاستيلاء على الأرض، ويُمعن في قمع الفلسطينيين وقهرهم وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وإغراق الأسواق بالمنتجات الزراعية باستيرادها في مواسمها من الخارج لتنخفض أسعارها، ليقف المزارع الفلسطيني عاجزاً عن مواصلة الاعتناء بأرضه وزراعتها وسداد ما هو مستحق عليه فيها، فتستولي عليها دولة الانتداب لتقدّمها هدية مجّانيّة لليهود. أما العرب، فكان يجري التعامل معهم بموجب قانون الأحكام العرفية، فيما اليهود يُعامَلون وفق قانون الأحكام المدنية؛ ولم يُسمح لفلسطينيي الداخل، ويطلق عليهم اسم "فلسطينيو الخط الأخضر"، بالعودة إلى مساكنهم وأراضيهم التي وضِعت تحت سلطة "حارس أملاك الغائب"، حيث جرى بالتالي توزيعها على المستوطنين الجدد. ولم يُسمح لهم بتشكيل أحزاب، بل الانضواء فقط تحت لواء الأحزاب الصهيونية؛ وهم فضّلوا اليسارية منها على باقي الأحزاب. وحاولت "الدولة" الاستيلاء على أراضي العرب في الجليل في العام 1976،

فحصلت مواجهات دامية سقط فيها العديد من الشهداء دفاعاً عن أرضهم. ويجري سنوياً الاحتفال بيوم الأرض في 30 مارس/آذار، الذي يُعدّ علامة فارقة في المواجهة المفتوحة مع العنصرية الصهيونية.

يؤدّي المستوطنون الإسرائيليون دوراً مميزاً في السياسة الإسرائيلية، حيث إن مناصرتهم للأحزاب أو انضمامهم إليها في تشكيلاتها الحكومية مرتبط بسياسات هذه الأحزاب والتشكيلات فيما يخص الاستيطان. ويشكّل المستوطنون المتدينون أو «العقائديون» حوالى 130 ألفاً من أصل نصف مليون مستوطن؛ ولكن تأثير أفعالهم يفوق حجمهم؛ وهم يتمثلون في كتل برلمانية، مثل مجلس ييشاع وغوش أيمونيم، اللتان تُعدّان في صف اليمين السياسي المتطرف في "إسرائيل". ويتنوّع المستوطنون ما بين كونهم متدينين متطرفين وبين كونهم «مستوطنين إقتصاديين»، أي مستوطنين بدوافع نفعية في المستوطنات، في ظل تلقّيهم حوافز عامّة وخاصّة مقدّمة من الحكومة؛ وتتركز إقامتهم في التجمعات المحيطة بالقدس. وهؤلاء الأفراد ينضوون تحت مجموعات مثل غوش أمونيم (تكتّل المؤمنين)، وهم يرون في انتصار "إسرائيل" في حرب 1967 علامة للخلاص الربّاني. كما يرون في الحركة الإستيطانية عودة لليهود إلى وطنهم التوراتي، و«أن العرب هم عنصر دخيل على الاتحاد العضوي بين اليهود وأرضهم".

تتراوح المستوطنات الإسرائيلية في طبيعتها، بين المجتمعات الزراعية (مثل الكيبوتس والموشاف والموشاف التعاوني) والقرى الحدودية إلى الضواحي والأحياء الحَضرية. وأكبر أربع مستوطنات في الضفة الغربية اليوم هي: موديعين عيليت، ومعاليه أدوميم، وبيتار عيليت، وأريئيل؛ وهي مستعمرات وصلت إلى حجم مدينة. أريئيل يقطنها 18000 صهيوني، في حين أن بقية المستوطنات تتراوح بين 37000 إلى 55500 مستوطن لكلٍ منها. وتتصل المستوطنات بشبكة من الشوارع والطرق في "إسرائيل"، وتتوسع حولها مساحات "لأغراض أمنية".

وبسبب التغيرات والتطورات السياسية والأمنية، تمّت إزالة بعض هذه المستوطنات التي كانت توجد في سيناء وقطاع غزة، حيث أُخليت مستوطنات سيناء بعد معاهدة "السلام" المصرية – الإسرائيلية عام 1979، وأُخليت مستوطنات القطاع في عام 2005 بموجب خطة " فك الارتباط" الأحادية الجانب من قِبل "إسرائيل". وفي المجمل، قامت "إسرائيل" بتفكيك 18 مستوطنة في شبه جزيرة سيناء في عام 1982، وكل المستوطنات في قطاع غزة (21 مستوطنة)، و4 مستوطنات في الضفة الغربية في عام 2005؛ ولكنها لا تزال تعمل على

توسيع مستوطناتها وإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. وحالياً، تستمر "إسرائيل" بالتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان. ففي أوائل عام 2016، بلغ عدد المستوطنين حوالي 407 آلاف مستوطن في الضفة الغربية، و375 ألفاً في القدس الشرقية؛ بالإضافة إلى 20 ألفاً في الجولان السوري المحتل. وفي عام 2007، بلغت نسبة زيادة عدد المستوطنين 5.2%، وهو ضعف معدّل الزيادة السكانية لعموم سكان "إسرائيل".

3- آلية الاستيلاء على الأراضي في الضفة:

بواسطة آلية قضائية بيروقراطية معقّدة، استولت "إسرائيل" على حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية؛ وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط جغرافي لتوسيعها في حال الضرورة. وكان الإعلان عن الأراضي المحتلة كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس، هي الطريقة المركزية للاستيلاء على أملاك الفلسطينيين. وهذا الإجراء بدأ اتباعه منذ عام 1979 ، وهو استند إلى تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام 1858، والذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال.

وثمة طرق أخرى اتّبعتها "إسرائيل" للاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين، والتي تستند إلى أساس قضائي، وهي طريقة إعلانها كمناطق عسكرية، أو الإعلان عنها كـ"ممتلكات متروكة" ومصادرة أراضي لاحتياجات جماهيرية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت "إسرائيل" أفراداً على شراء أراضي من السوق الحرّة.

إن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية تمّ عبر مخالفة القوانين الأساسية لأي إجراء يمت بصلة إلى العدالة، حيث في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم "الدولة"؛ ولمّا عرفوا بذلك، كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً؛ بل وواجب الإثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدّعون بأن الأراضي ملكٌ لهم. ولو نجح صاحب الأرض بإثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان تسجّل الأرض باسم "الدولة"، بادعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة "بحسن نيّة." وكل هذه الطرق تصب في هدف واحد: اغتصاب الأرض وبناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. وفي غالبية الأحيان، تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الأراضي، وساعدت بخلق تغطية قانونية مفبركة لهذه الإجراءات.

في بادئ الأمر، قبلت محكمة العدل العليا ادعاء "الدولة" بأن الاحتياجات العسكرية ملحّة، وسمحت لها بمصادرة أراض يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات. ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع إجراء الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة.

ومن ناحية أخرى، ينطلق مدير الخرائط في جمعية الدراسات العربية، والخبير في الاستيطان، خليل التفكجي، مما سبق، ليقول "إن اتفاق أوسلو جعل 61 في المائة من أراضي الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الكاملة، ليفعل بها ما يشاء؛ وهذا هو الخزّان الاستيطاني لإسرائيل، التي تقوم بمصادرة الأراضي فيه بشكل مستمر لصالح بناء بؤر استيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء الطرق الالتفافية للمستوطنين." ويضيف التفكجي أن "هناك ثلاثة إجراءات جوهرية على الأرض قامت بها إسرائيل أخيراً على صعيد الضفة الغربية، تؤكد أن إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام 1967 باتت أمراً مستحيلاً، وجميعها تتم في مناطق ج، بحسب تصنيف أوسلو." ويستعرض التفكجي هذه الإجراءات قائلاً: "أوّلها إعادة النظر حالياً في فك الارتباط عام 2005 وإعادة المستوطنين إلى أربع مستوطنات كان تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية." وثانيها "فتح المزيد من الشوارع الالتفافية، والتي تهدف إلى تطويق المدن الفلسطينية بالشوارع الطولية والعرضية، مثل مشروع الطرق الضخم الذي يتم الآن على أراضي حوارة وبيتا جنوب نابلس، وهي شوارع خاصة بالمستوطنين، والهدف منها تطويق القرى الفلسطينية ومنع أي تمدد طبيعي لها، واختراق الضفة الغربية بالبؤر الاستيطانية، وصولاً إلى التشتيت؛ أي تحويل المدن والقرى الفلسطينية إلى أرخبيلات أو مجموعة جزر مشتّتة ومنفصلة في بحر المستوطنات والأراضي التي تصّنفها إسرائيل مناطق نفوذ للمستوطنات." أما الإجراء الثالث، فيتمثل بـ"الاستيطان الرعوي"، والذي يتلخّص في سيطرة أقل عدد من المستوطنين على أكبر مساحة من الأرض؛ وهذه سياسة إسرائيلية غير معلنة للسيطرة على مناطق "ج" من دون صدام مع المجتمع الدولي، إذ يقوم مستوطن بصفته "راعي أغنام أو أبقار" بتسييج مئات الدونمات وطرد الرعاة والبدو الفلسطينيين منها، وإعلانها كمرعى خاص به بحماية جيش الاحتلال.

أما على صعيد القدس الشرقية المحتلة، فيقول التفكجي: "رصدنا هذا العام، ومن باب فرض الأمر الواقع، إقامة حكومة الاحتلال البنى التحتية للمستعمرات، لتخلق أمراً واقعاً جديداً يصعب التخلص منه مستقبلاً، خصوصاً في القدس، أي إقامة أنفاق وجسور وتوسيع الشوارع العريضة الضخمة وعملية دمج القدس الغربية

والشرقية، ليصعب الفصل بينهما وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية." ويرى التفكجي أن الاعتداءات الوحشية للمستوطنين على القرى والبلدات الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية تعود إلى الكثافة السكانية الكبيرة للمستوطنين، ما أدى إلى "انتفاضة يهودية إسرائيلية" أو "حرب مستوطنين" ضد الفلسطينيين.

أما الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد، آفي شلايم، فاعتبر أن الإسرائيليين يقتربون من الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس دولتهم في مزاج حزين وكئيب. وقال: قبل تأسيس إسرائيل، كانت الصهيونية حركة استيطانية استعمارية معلنة؛ وكان هدفها النهائي هو بناء دولة يهودية مستقلة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين، مع أقل عدد ممكن من العرب داخل حدودها. وقد تحدّث القادة الصهاينة عن تطوير البلاد لصالح الشعبين اللذين يعيشان هناك؛ لكن هذا كان خطاباً فارغاً من المعنى إلى حد كبير. وكان الواقع بمثابة حملة لا هوادة فيها للحصول على المزيد والمزيد من الأراضي، وجهوداً منهجية للسيطرة على البلاد. وبما أن الصهيونية هي في الأساس حركة استيطانية استعمارية، فكذلك نسلها السياسي، دولة إسرائيل. واعتبر نعوم تشومسكي، المفكّر اليهودي الأمريكي البارز، بأن الاستعمار الاستيطاني هو الشكل الأكثر سادية للإمبريالية. في فلسطين، لم يكن القادة الصهاينة ساديّين، لكنهم كانوا عنيفين في السعي وراء هدفهم. في العام 1948، وبعد الرفض العربي لخطة الأمم المتحدة للتقسيم، استغلّ الإسرائيليون الفرصة لتنفيذ تطهير عرقي على نطاق واسع في فلسطين. وبعد الحرب، كان كل التركيز على الهجرة، أو "تجميع المنفيّين"، وبناء الأمّة، وتعزيز رفاهية السكان اليهود. وبقيت الأقليّة العربية داخل "إسرائيل" تحت وصاية الحكم العسكري حتى عام 1966. وخلال هذه الفترة، ساد غموض الطابع الاستيطاني للدولة الجديدة، لكنه لم يتغير جوهرياً. واحتاج الأمر إلى حرب حزيران / يونيو 1967 كي يُعاد فتح مسألة الأهداف والمطالبات الإقليمية للصهيونية، وإعادة النظر إلى الجوهر الاستعماري للمشروع. كما أن تضاعف الأراضي الخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية ثلاث مرات أعاد إحياء المعضلة التي واجهتها الحركة الصهيونية منذ أيامها الأولى: أرض يسكنها بالفعل شعب آخر. وغالباً ما يُنسى أنه لم يكن حزب الليكود اليميني، بل حكومة بقيادة حزب العمل، هي التي بدأت استعمار الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بعد عام 1967. وما إن صمتت المدافع حتى بدأت في بناء مستوطنات مدنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة – بما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. وقد غذّى

تقارب القومية العلمانية والمسيحانية الدينية في أعقاب نصر الأيام الستة، نمو الحركة الاستيطانية التي ساعدت بعد عشر سنوات، في وصول الليكود إلى السلطة بقيادة مناحيم بيغن.

ينظر الليكود إلى "يهودا والسامرة"، الأسماء التوراتية للضفة الغربية، كجزء لا يتجزأ مما يسمّى "أرض إسرائيل". وقد شهد حكم الليكود زيادة هائلة في الموارد المخصصة للمستوطنات. كما سمحت الحكومات العمّالية بالاستيطان في المناطق التي كانت تعتزم الاحتفاظ بها بشكل دائم بعد تسوية تفاوضية للنزاع. وشجّعت حكومات الليكود بدورها على بناء المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية لضمان عدم التنازل عن أي جزء منها في حال عودة حزب العمل إلى السلطة. وبالتالي تسبّب الاحتلال في معاناة رهيبة للشعب المحتل: مصادرة الأراضي، وتقييد الحركة، والسجن بدون محاكمة، والتعذيب، و"الاغتيالات المستهدفة" للقادة، والقتل العشوائي للمدنيين، وهدم المنازل. لكن الاحتلال كانت له أيضاً عواقب بعيدة المدى على المحتل، وعلى الأخص من خلال تقويض أسس الديمقراطية الإسرائيلية العنصرية. وليس من المبالغة القول بأن الاحتلال حوّل "إسرائيل" إلى دولة بوليسية قمعية، الأمر الذي كانت له تداعيات على جميع مستويات المجتمع الإسرائيلي؛ فاستمر عدد المستوطنين في الازدياد (يقدّر الآن بنحو 700000، أو ما يقرب من 10% من السكان اليهود في الكيان). وازدادت القوّة السياسية للوبي المستوطنين باطّراد. وأصابت الثقافة السياسية للمستوطنين بقية الجسم السياسي الإسرائيلي بالتعصب القومي والتعصب الديني وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا.

وتعكس الحكومة الائتلافية الحالية بقيادة الليكود، برئاسة بنيامين نتنياهو، تحوّل المجتمع الإسرائيلي البطيء، ولكن الثابت، إلى اليمين الفاشي، على مدى نصف القرن الماضي. فهذه هي أكثر الحكومات يمينية واستبدادية وعنصرية في تاريخ الكيان الغاصب؛ وهي تمثّل الوجه الأقبح للاستعمار الاستيطاني.

ونتنياهو، الذي يحاكَم بتهم فساد خطيرة، يجسّد أكثر جوانب الصهيونية سلبية؛ ومن بين وزرائه مستوطنون وسياسيون متعصبون ليهوديتهم، مثل إيتامار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، اللذان منحهما نتنياهو سلطات واسعة للإشراف على جرائم قوات الاحتلال في الضفة الغربية. وأفضل وصف لهذا الوضع هو أن الكيان هو نظام إثنوقراطي (عرقي)، وهو نظام سياسي تهيمن فيه مجموعة عرقية على أخرى وفقاً لصيغة الفصل العنصري.

لقد أصدرت منظمة بتسيلم، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، ورقة موقف في كانون الثاني/ يناير 2021، بعنوان "نظام سيادة يهودية من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط: هذا فصل عنصري". في الماضي كانت "بتسيلم" تتحدث فقط عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة؛ وخلصت ورقتها في عام 2021 إلى أن "كامل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط يحكمها نظام واحد يعمل على تعزيز وإدامة هيمنة مجموعة على أخرى.

وفي السياق، يقول المفكّر آفي شلايم: "لقد عايشت تحولات المجتمع الإسرائيلي خلال نصف القرن الماضي على المستوى الشخصي. في منتصف الستينيات، خدمت بإخلاص وفخر في الجيش الإسرائيلي لأنني شعرت في ذلك الوقت أن الجيش الإسرائيلي كان مخلصاً لاسمه: إنه جيش الدفاع الإسرائيلي. وبعد حرب 1967، تغيّر طابعه تدريجياً؛ فأصبح قوة الشرطة القمعية لقوة استعمارية وحشية. لذلك، أنا شخصياً لا أعتبر عيد ميلاد إسرائيل الخامس والسبعين سبباً للاحتفال، بل مناسبة للتفكر الناقد والبحث عن الذات".

4– الثورة الاستيطانية في الضفة الغربية:

كان للطابع الديني التوراتي لخطاب غوش أمونيم (كتلة الإيمان) الاستيطانية، تأثيره الكبير. فقد جذبت ثقافة "أرض إسرائيل الكاملة" والطلائع الاستيطانية والسور والبرج، المزيد من المتدينين. وقامت الحركة بأعمال استيطانية ذات طابع ديني يقوم على أسس الشريعة اليهودية، والتي تُقام فيها الفروض الدينية بمثابرة عالية جداً للتأثير على المجال العام؛ مما جذب المتدينين الأرثوذكس/ الحريديم للتقرب من غوش أمونيم؛ فلم يكن بمقدور هؤلاء الوقوف بحياد أمام محاولة جادة ودؤوبة لبناء أسس نظام ديني" ثيوقراطي" في الدولة بمعزل عنهم. وبنتيجة هذا التقارب، نمت المشاعر المسيحانية (نسبة للمسيح المنتظر يهودياً) لدى مجموعات المتدينين بتسارع عظيم، وبدأت في الضفة الغربية حركة استيطانية اجتماعية وسياسية دينية من الحريديم (أشكناز وسفارديم)، مستندة إلى مشروعها الخاص الذي أقامته على أسس: علم تأريخ وعلم آثار خاصّين بها وبمستوطناتها، فأطلقت مشاريع استيطانية مرتبطة بأسماء توراتية، مثل: قبر يوسف في نابلس، ومستوطنة ألون موريه، الواقعة شرق مدينة نابلس، ومستوطنة يوشع بن نون، والنبي ناتان في حلحول، و مغارة عتنئيل بن كناز في الخليل. وكان هناك تحوّل آخر نقل "الحريديم" من هامش الحياة السياسية إلى مراكز القرار

والحسم في المجتمع والسياسة، ما شكّل بدء سقوط بعض التابوهات لمجتمع المتشددين الأرثوذوكس المنغلق، وظهور علامات انفتاح نسبي لديهم، الأمر الذي عرّضهم لتغيرات تكنولوجية وثقافية واجتماعية (لم تلغ حدودهم)؛ إضافة إلى فقر مجتمع الحريديم وضائقتهم السكانية الشديدة وكبر عدد العائلة لديهم؛ وكل ذلك عزّز من توجههم نحو مشروعهم الاستيطاني الخاص، رغم تعارضه مع أيديولوجيتهم المتزمتة، فتمّ بناء عدد من المستوطنات الخاصة بهم.

إبّان تولّي آرييل شارون منصب وزير الزراعة في حكومة الليكود، في مطلع الثمانينيات، تبنّى مشروع العمود الفقري المزدوج/ مشروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال 20 عاماً، بحيث يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يوازيه الثاني ليمتد من مرتفعات الجولان في الشمال، حتى شرم الشيخ على البحر الأحمر، بما في ذلك إقامة سلسلة مستوطنات في غور الأردن، وعلى السفوح الغربية والشرقية لجبال نابلس والخليل، وفي منطقة المثلّث الفلسطيني بعرض 3 كم، وطوله من وادي عارة، حتى كفر قاسم، وتكثيف الاستيطان في مدينة القدس، وخلق حلقات وصل من المستوطنات بين عمود السهل الساحلي وعمود الأغوار.

وفي أواخر أيلول 1987م، بدأ الحديث يدور عن خطة استيطان واسعة النطاق، كان شارون من أبرز واضعيها، وذلك لتنفيذ عملية استيطان تمتد من سنوات 1983- 1987، وهدفها إضافة 100 ألف مستوطن إلى مستوطنات الضفة، و20 ألفاً في الجولان، وعشرة آلاف في قطاع غزة. وقد سمّيت هذه الخطة بخطة (تطوير المستوطنات في يهودا والسامرة)؛ وفي تفاصيلها بأن العمل سيجري لإقامة عشرات المستوطنات ضمن أربعة (أعمدة فقرية) تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب. وبقي الاستيطان هاجس شارون الأساسي، فتقدّم إبان تولّيه منصب وزير المالية في حكومة إسحاق شامير سنة 1993، بمشروع استيطاني جديد باسم النجوم السبعة، والذي يهدف إلى إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خط الرابع من حزيران 1967، وذلك ابتداءً من شمال، وشمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام الله، وانتهاءً بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم. وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطة في ثلاثة مقاطع، ويجري لاحقاً ضمّها إلى "إسرائيل".

في خطاب نتنياهو الأول أمام الكنيست بعيد انتخابه للمرة الثانية، أكد على خطوطه الحمراء إزاء التسوية مع الفلسطينيين عبر ثلاث لاءات:

- لا للدولة الفلسطينية.
- لا لإعادة الانتشار.
- لا لوقف الاستيطان.

كما أكد عزم حكومته على الاستمرار في التوسع الاستيطاني، التزاماً ببرنامج الليكود الانتخابي للعام 1996م، والذي جسّد رؤية نتنياهو لخريطة الاستيطان – خريطة الحل الدائم، إذ جاء في البند التاسع من فصل السلام والأمن: "سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، وسيكون هذا الخط حدوداً دائمة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية". وجاء في الخطوط الرئيسة لهذا البرنامج: (الحكومة تؤمن بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حقٌ أبديٌ غير قابل للنقض... وتصرّ الحكومة في أي تسوية سياسية، على ضمان بقاء الاستيطان اليهودي وضمان ترسيخه وأمنه؛ وستواصل تحمّل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين).

وقد اعتمد مطبخ نتنياهو الأمني – السياسي (مردخاي وشرانسكي)، خطوطاً أساسية لتطبيق هذا البرنامج، وأبرزها: تقديم خرائط تحتفظ "إسرائيل" بموجبها بـ 70% من الضفة الغربية.

لقد تعزّز في عهد نتنياهو الاستيطان في مناطق على امتداد الخط الأخضر، وسط الضفة الغربية، وفي مناطق شمال، وشمال غرب مدينة القدس، وفي محيط مدينة بيت لحم. وفي الوقت الراهن، وضعت حكومة نتنياهو الجديدة الاستيطان في طليعة ملفاتها المهمة منذ نيلها ثقة البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول 2022، حيث أعلن بوضوح أن حكومته ستعمل على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين، تزايدت وتيرة اعتداءات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية، وباتت تتصدّر المشهد عقب توتّر ازدادت حدّته باستشهاد 9 فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين شمالي الضفة الغربية، تبعه مقتل 7 إسرائيليين برصاص شاب فلسطيني في القدس.

ووفق مراقبين فلسطينيين، فإن عام 2022 كان من أسوأ السنوات منذ 1967 جرّاء تصاعد الاستيطان والاعتداءات، بحيث تحوّل المستوطنون إلى أداة في يد الحكومة الإسرائيلية التلمودية المتطرفة لتطبيق قرارات ضم الأراضي الفلسطينية. وبحسب معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان التابعة لمنظمة التحرير

الفلسطينية، فقد بلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة، بما فيها القدس، 726 ألفاً و427 مستوطناً، موزّعين على 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية (غير مرخّصة)، ومنها 86 بؤرة رعوية زراعية حتى بداية 2023. وخلال عام 2022، أقام المستوطنون 12 بؤرة استيطانية في محافظات الضفة الغربية، بينما تمّت شرعنة بؤرتين استيطانيتين: الأولى هي "متسبيه داني" على أراضي بلدة دير دبوان، والثانية هي "متسبيه كراميم" على أراضي دير جرير شرقي رام الله. وتعتزم الحكومة الإسرائيلية شرعنة 65 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية وتوصيلها بالمياه والكهرباء والبنية التحتية الخليوية وتعزيزها بـ"تدابير أمنية" وفق اتفاق وقّعه حزبا "الليكود" و" القوة اليهودية" بقيادة بن غفير، لتشكيل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي. ومن أبرز المستوطنات في الضفة الغربية: معاليه أدوميم إلى الشرق من رام الله، وتعدّ أكبر التجمعات الاستيطانية، يليها تجمّع غوش عتسيون، بين محافظات القدس والخليل وبيت لحم، وثالثها أصبع أرئيل الاستيطاني شمالي الضفة. وتشير المعطيات إلى أن السلطات الإسرائيلية صادقت أيضاً على 83 مخططاً هيكلياً وتفصيلياً في الضفة الغربية والقدس، تقضي ببناء أكثر من 8288 وحدة سكنية جديدة.

لقد شهد عام 2023 منذ بدايته تصاعداً في هجمات المستوطنين، حيث يشير تقرير فلسطيني رسمي إلى أن المستوطنين في الضفة الغربية شنّوا 130 اعتداء خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، بينها 21 هجوماً في ليلة 28 من الشهر ذاته. وفي عام 2022، نفّذ المستوطنون 1.187 اعتداء، تراوحت بين مشاركة الجيش الإسرائيلي في اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية، والاعتداء المباشر على المواطنين وممتلكاتهم. وكان لمحافظة نابلس (شمال) الحصّة الأكبر من تلك الاعتداءات بواقع 417 اعتداء، تلتها محافظة رام الله والبيرة بـ203 اعتداءات، ثم محافظة الخليل بـ172 اعتداء. وشنّ المستوطنون 354 اعتداء على أشجار الزيتون، تسببت باقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم ما مجموعه 10,291 شجرة. وتسيطر "إسرائيل" على 75 بالمائة من الأراضي المصنّفة "ج" بحسب اتفاقية أوسلو، على حد قول مدير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، جاد إسحاق. وفي رأي إسحاق، فإن "عام 2022 كان من أسوأ السنوات منذ 1967 التي مرّت على الشعب الفلسطيني جرّاء تصاعد الاستيطان والاعتداءات، ويبدو أن عام 2023 سيكون أصعب."

يُعدّ الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مخالفاً للقانون الدولي، ويعارضه المجتمع الدولي، بما فيه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني

بلينكن، الأخيرة للمنطقة، قال إن بلاده "ستعارض دائماً توسيع المستوطنات وضم الضفة الغربية وتغيير الوضع الراهن"، في الأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى بالقدس الشرقية. ووفق اتفاقية أوسلو 2 لعام 1995، تصنّف أراضي الضفة الغربية إلى 3 مناطق: "أ" تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، و"ب" تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية وإدارية فلسطينية، و"ج" تخضع لسيطرة مدنية وإدارية وأمنية إسرائيلية كاملة.

5 – إجراءات ميدانية مباشرة :

لقد اتخذت القيادة السياسية الحالية في "إسرائيل" أخيراً سلسلة قرارات استيطانية تقضي بتوسيع المستوطنات اليهودية القائمة في الضفة الغربية بما لا يقل عن 9409 وحدات سكنية؛ وفي الوقت نفسه زيادة هدم البيوت الفلسطينية في القدس الشرقية والمناطق «ج» في الضفة، على الرغم من الانتقادات الحادة التي صدرت في واشنطن والعواصم العربية والغربية. وقال مصدر سياسي في تل أبيب، إن الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو، التي تعرف أن هدم البيوت الفلسطينية وبناء الوحدات السكنية للمستوطنين اليهود، يُشعلان التوتر ويقودان إلى تصعيد شديد وخطير، قرّرت التعاطي مع الغضب الفلسطيني بالمزيد من القوة والبطش، ونقل ثلاث سرايا من قوات الاحتياط التابعة لوحدة حرس الحدود إلى القدس الشرقية؛ وأرسلت 70 في المائة من الوحدات القتالية في الجيش إلى الضفة الغربية. وذكرت الإذاعة الرسمية الإسرائيلية "كان"، أن وزير الأمن القومي، إيتامار بن غفير، طلب من المفتّش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، تسريع عمليات هدم منازل فلسطينية في القدس الشرقية، على الرغم من معارضة قيادة الشرطة. فأجابه شبتاي بأن «هذه العمليات تتطلب إضافة 300 شرطي، بسبب الوضع الأمني في المدينة». ونقلت صحيفة «هآرتس»، في اليوم نفسه، عن شهود عيان، أن « سجالاً دار بين بن غفير وشبتاي، ارتفع خلاله الصراخ». وإثر ذلك، اقترح بن غفير تعزيز قوات الشرطة في القدس الغربية بقوّة من الجيش الإسرائيلي، بهدف نقل قوات إلى القدس الشرقية. إلاّ أن شبتاي رفض، فتنازل بن غفير عن اقتراحه؛ لكنه قرّر استدعاء قوات احتياط من حرس الحدود. وتحدثت «كان» عن تزايد الخشية لدى الشرطة الإسرائيلية من عمليات ينفّذها فتية مقدسيون رداً على الإجراءات القمعية، مثلما حدث في عمليتي طعن في مخيم شعفاط، وفي البلدة القديمة، اللتين نفّذهما فتيان فلسطينيان في سن 13 و14 عاماً.

وكانت مصادر أخرى قالت إن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، اختلف مع بن غفير ورفض مطلبه بهدم مبانٍ في القدس الشرقية، بينها عمارة كبيرة مؤلّفة من 14 طابقاً في بلدة السواحرة، كردٍّ انتقامي على عملية الدهس في مستوطنة «راموت»، بذريعة أن البناية غير مرخّصة. وقال نتنياهو إن هدم البناية من شأنه أن يثير انتقادات دولية ضد إسرائيل. وردّ بن غفير «سئمت من سياسة الاحتواء». وقال مصدر مقرّب من الحكومة، نقل عنه موقع «واينت»، إن نتنياهو حذّر من أن هدم البناية في السواحرة سيؤدي إلى حالة غليان بين المقدسيين، وسيُعتبر بنظر العرب أنه «عمل على غرار قصف الضاحية في بيروت»، خلال حرب لبنان الثانية في عام 2006. إلاّ أن بن غفير أصر: "نحن دولة ذات سيادة تطبّق قوانين البناء في عاصمتها".

وفي موضوع الاستيطان، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تفاصيل الخطة الحكومية، التي يتبيّن منها أن الحديث يجري عن 43 مشروعاً استيطانياً تُبنى فيها 9409 وحدات سكنية، في أنحاء الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال ستُبنى 380 وحدة في مستوطنة «كدوميم» التي يعيش فيها وزير المالية والوزير في وزارة "الدفاع" الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، و400 وحدة سكنية في البؤرة الاستيطانية نتيفي أفوت، التي ستتحوّل إلى مستوطنة، و1083 وحدة في معاليه أدوميم؛ وهناك مئات الوحدات في مستوطنات نائية. وقد رحّب سموتريتش بهذه الخطة، ووجّه الشكر لنتنياهو الذي استجاب لطلباته كاملة.

في هذه الأثناء، شرعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بإجراءات تمهّد لتدشين مشروع استيطاني يهدف إلى ضم مستوطنات تقع في الضفة الغربية إلى بلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة. وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن الإجراءات التي شرعت بها إسرائيل تعدّ مقدّمة لبناء المشروع الاستيطاني "E1"، شمال شرقي القدس، الذي يهدف بشكل خاص إلى إيجاد تواصل استيطاني بين القدس ومستوطنة "معاليه أدوميم"، التي تعدّ أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، وتقع شمال شرقي المدينة. وأشارت الصحيفة إلى أنه من أجل إنجاز هذا المشروع، وضعت سلطات الاحتلال مخططاً لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة، عبر تدشين شارع خاص بهم يمكّنهم من الانتقال من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مع العلم أن الشارع الذي يصل طرفي الضفة يمر حالياً عبر المنطقة التي سيدشّن فيها مشروع "E1". ولفتت الصحيفة إلى أن تدشين شارع منفصل للفلسطينيين سيمكّن سلطات الاحتلال من الشروع في بناء جدار عازل حول المستوطنات التي ستُربط بالقدس عبر بناء "E1". وذكرت أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجنّبت حتى الآن البناء في

المنطقة الفاصلة بين القدس ومستوطنة "معاليه أدوميم" خوفاً من ردّة فعل المجتمع الدولي. ونقلت الصحيفة عن حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أن الشروع في بناء مشروع "E1" يهدف أيضاً إلى طرد الفلسطينيين الذين يقيمون في قرية "الخان الأحمر" القريبة، لأنه سيمنع أي اتصال بين هذه القرية والتجمعات البدوية الفلسطينية الأخرى في المنطقة بالضفة الغربية.

وفي السياق، دانت "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس)، المخطط الإسرائيلي، وقالت إنه "مخطط إجرامي، يهدف إلى تسهيل التوسّع الاستيطاني على طول الطريق، فيما يُعرَف بالمنطقة E1، وفصل منطقة الخان الأحمر عن عشرات القرى البدوية المحيطة بها". وقال الناطق باسم الحركة، محمد حمادة، إن المخطّط مُصمَّم لإغلاق منطقة شاسعة في قلب الضفة الغربية أمام أبناء الشعب الفلسطيني، تجسيداً لسياسة الضمّ للأراضي الفلسطينية، داعياً الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى "التحرك العاجل لوقف تلك المشاريع الاستيطانية، التي تُشكّل تصعيداً خطيراً سيواجهه شعبنا بقوّة وبكل أشكال المقاومة".

الجدير بالذكر أن الرئيس الأميركي جو بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، كانا قد انتقدا قرار تحويل 9 بؤر استيطانية في الضفة الغربية إلى مستوطنات رسمية وبدء مسار لبناء 10 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات. لكن سموتريتش رفض الانتقادات، وقال خلال مؤتمر صحافي عقده في البؤرة الاستيطانية العشوائية «غفعات هرئيل» في رام الله: «(الإعلان الأميركي) رد فعل معقول جداً. لدينا مصالح مشتركة. وهذه الإدارة الأميركية تعلم أن هذه الحكومة ملتزمة بالاستيطان. ومسموح أن تكون هناك خلافات بين الأصدقاء أيضاً"؛ وكشف مصدر حكومي في تل أبيب، أن "إسرائيل" أبلغت الإدارة الأميركية مسبقاً بقرارها الاستيطاني؛ وقال سموتريتش إن «حزب الصهيونية الدينية ملتزم بتسوية الاستيطان كلّه، وبإزالة القيود على البناء». وعبّر عن أمله بأن يُنهي رئيس الحكومة نتنياهو، عملية نقل موضوع الصلاحيات من وزير "الدفاع" إليه. وقال: " سنعمل في البناء والتطوير خصوصاً، وسنُنهي خضوع نصف مليون ساكن (مستوطن) للحكم العسكري".

من ناحية أخرى، كشفت صحيفة إسرائيل اليوم (يسرائيل هايوم) العبرية، النقاب عن أن الحكومة اليمينية الحالية تخطّط لـ"ثورة استيطانية" لتوسيع الاستيطان بشكل غير مسبوق في الضفة الغربية." وقالت الصحيفة إنه: "ستتم المصادقة على آلاف المخططات الاستيطانية التي جمّدت خلال العامين والنصف الماضيين،

والمصادقة على بناء 18 ألف وحدة استيطانية خلال الأشهر المقبلة، ونقل مئات الآلاف من المستوطنين إلى الضفة، ضمن تنفيذ خطة مشروع المليون مستوطن، وتسجيل مئات الآلاف من الفلسطينيين ضمن البيانات الرسمية الحكومية الإسرائيلية، في خطوة نحو (الضم الصغير)"، كما وصفتها. وبيّنت الصحيفة أن الحكومة الجديدة ستعمل على "شرعنة البؤر الاستيطانية بما في ذلك (أفيتار)، و(حومش) قرب نابلس (شمال الضفة)، وربطها بالبنية التحتية الأساسية. كما سيتم نقل سلطات الإدارة المدنية الاسرائيلية من مهام وزارة الجيش لوزارة أخرى، وتسهيل خطط البناء الاستيطاني، وشق طرق استيطانية جديدة." ووصفت الصحيفة هذه الخطة بأنها "ثورة وعاصفة قادمة"، مشيرةً إلى أن هذا المخطط الكبير جاء على "خلفية تنظيم المسؤوليات القائمة بين وزير الجيش الإسرائيلي يؤاف غالانت، وبتسلئيل سموتريتش الوزير في وزارة الجيش نفسها"، وفق زعمها. وتشير بيانات حركة "السلام الآن" الحقوقية الإسرائيلية، إلى وجود نحو سبعمائة ألف مستوطن و145 مستوطنة كبيرة و140 بؤرة استيطانية عشوائية (غير مرخّصة من الحكومة الإسرائيلية) بالضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. علماً أن القانون الدولي يعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية أراض محتلة، ويعدّ جميع أنشطة بناء المستوطنات هناك غير قانونية.

في السياق، قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مؤيّد شعبان، إن مساحة الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها "دولة" الاحتلال وتخضع للعديد من الإجراءات الاحتلالية، تبلغ 2380 كم2، بما يعادل 42% من مجمل أراضي الضفة الغربية، و68.7% من مجمل المناطق المصنّفة "ج"، وهي المناطق التي تخضع للحكم العسكري الاحتلالي "الإسرائيلي"، وتبلغ مساحتها ما مجموعه 61% من مجمل مساحة الضفة الفلسطينية؛ في حين تبلغ مساحة المناطق المصنّفة (أ) حوالي 1,000 كم2، أي ما نسبته 17.6% من مساحة الضفة الغربية. فيما بلغت نسبة المناطق المصنّفة (ب) ما نسبته 18.4% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. وأضاف شعبان، أنه ومنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام1967، بلغ مجموع مساحات الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال كـ "أراضي دولة" حوالي 1700 كم2، أي ما نسبته 31% من مجمل أراضي الضفة الغربية، علماً أن هذه الأراضي تم تخصيص أجزاء منها لإقامة المستوطنات الاستعمارية، أو وضِعت تحت تصرف المستوطنين الاستعماريين، أو تركِت كاحتياطي للاحتياجات المتزايدة للمشروع الاستعماري الإسرائيلي.

وبيّن شعبان أن عدد المستوطنين في مستعمرات الضفة الغربية بلغ ما مجموعه 726 ألف مستعمر، يتمركزون في 179 مستعمرة احتلالية، و186 بؤرة استيطانية، منها 83 بؤرة زراعية رعوية تسيطر على أكثر من 270 ألف دونم (يتمركز معظمها في الأغوار والسفوح الشرقية)، بما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة المستعمرات القائمة. وفي العام 2022 أقيمت 12 بؤرة استعمارية جديدة؛ كما بلغ عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها 52 موقعاً، إلى جانب 94 موقعاً عسكرياً و40 كلية عسكرية. في حين بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود 120 ألف دونم. واستولت سلطات الاحتلال العام الماضي على أكثر من 26 ألف دونم من أراضي المواطنين، تحت مسمّيات مختلفة، منها: إعلانها كمحميّات طبيعية، أو كأراضي دولة، وغيرها. وقال شعبان إن قوات الاحتلال، وفي سياق محاولاتها المستمرة لمحاصرة البناء والنمو الطبيعي الفلسطيني على الأرض، تواصل توزيع إخطارات تتبعها بعمليات هدم همجية مستمرة للبناء الفلسطيني. فقد بلغ مجموع إخطارات الهدم التي تم توزيعها في العام 2022 ما مجموعه 1220 إخطاراً، شملت (إخطارات هدم، وقف بناء). وتركّز 60% من هذه الإخطارات في محافظات: الخليل، وبيت لحم، ورام الله، إلى جانب (378) عمليات هدم تركّزت معظمها في محافظات: القدس ، والخليل، وأريحا، ما يزيد عن 62% من مجمل عمليات الهدم في محافظات الضفة الغربية. وأصدرت قوات الاحتلال 13 أمراً عسكرياً تقضي بوضع جيش الاحتلال يده على مساحة 572 دونماً، وهي لا تشمل تلك التي تقضي بتجديد سريان، أو تعديل حدود أوامر سابقة من هذا النوع. وخلال عام 2022، أعلنت سلطات الاحتلال 3918 دونماً كأراضي دولة، تمهيداً لتسليمها للمشروع الاستيطاني الاستعماري. وأضاف شعبان أن عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوّابات، حواجز عسكرية أو ترابية)، التي تقسم الأراضي الفلسطينية، وتفرض تشديدات على تنقل الأفراد والبضائع بلغت حتى اللحظة ما مجموعه 593 حاجزاً عسكرياً وبوّابة. وأشار إلى أن جدار الضم والتوسع الذي أقامته "دولة" الاحتلال في العام 2002 لا زال يعزل أكثر من 295 كيلو متر مربّع من أراضي المواطنين الفلسطينيين، مشيراً إلى أنه وفي حال أكملت "دولة" الاحتلال بناء الأجزاء المخطط لها، فإنه سيعزل بشكل كلي 560 كيلو متر مربع، منوّهاً إلى أن آثار الجدار الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قائمة، وهي تؤثّر بشدّة على حياة المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم.

ويقول الخبير في شؤون الأراضي والاستيطان، عبد الهادي حنتش، إن أحد أهم الأسباب التي تقف وراء هذا الازدياد في وتيرة الاستيطان يعود إلى محاولة الاحتلال ومن خلفه من المؤسسات الاستيطانية، الاستفادة قدر الإمكان من الظروف السياسية القائمة، سواء على المستوى الداخلي، والمتمثل في وصول اليمين المتطرف إلى سدّة الحكم، أو على المستوى الإقليمي والدولي وانشغاله بقضايا وصراعات أخرى.

6- المقدسيون في مواجهة التطهير العرقي:

في تسارع مع الزمن، سعى كيان الاحتلال الإسرائيلي إلى تهويد مدينة القدس، باتباع سياسة التطهير العرقي ضد المقدسيين، ومن أخطر فصولها الإخطارات لأهالي حي الشيخ جراح، بغية طردهم والانقضاض على منازلهم بحجّة وجود مخطط تنظيمي صهيوني لبناء مسارح وحدائق تخدم الاستراتيجية الصهيونية لتهويد مدينة القدس وتغيير طابعها الإسلامي والعربي والاعتداء على المقدسات. وفي الوقت الذي تسعى "إسرائيل" إلى طرد المقدسيين بشكل خاص من الأحياء القديمة، وضعت مخططات استيطانية تستهدف جعل اليهود أكثرية ساحقة في الجزء الشرقي من القدس المحتلة، بحيث ستعتمد الزيادة المقترحة لليهود في المدينة على استيعاب اليهود القادمين من الخارج، عبر محاولات فتح قنوات للهجرة اليهودية الكثيفة من دول آسيا وإفريقيا والأرجنتين بعد تراجعها من الدول الأوروبية؛ هذا فضلاً عن الإعلان عن مغريات مالية إسرائيلية لرفع عدد الولادات للمرأة اليهودية المستوطنة في القدس، وذلك بغية رفع معدّلات الزيادة الطبيعية لليهود.

ومن أشهر جمعيات الاستيطان في مدينة القدس، التي تُعنى بشكل أساسي باستيطان اليهود في شرقي المدينة، والاستيلاء عليها لفرض السيادة اليهوديّة، جمعيّتا "عطيرت كوهنيم" و"إلعاد" المتطرّفتين. وهما تقومان بمعظم الاقتحامات الدوريّة لحرم المسجد الأقصى، وتؤمنان بوجوب هدم مسجد قبّة الصخرة من أجل بناء الهيكل الثالث على أنقاضه .

لقد ضاعفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على مدى العقدين الماضيين، أعداد المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة، إلى أكثر من 300 ألف مستوطن، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز مئة ألف.

سجّلت المستوطنات الحريدية – الدينية – أعلى نسبة زيادة سكانية، وهي بلغت 376%، بينما هذه الزيادة في المستوطنات غير الحريدية بلغت 80%. كما شيّدت "إسرائيل" جداراً عنصرياً حول القدس، والتي باتت عبارة

عن معازل و"غيتوهات"، وأصبح أكثر من 120 ألفاً من سكانها خارج حدودها البلدية، في حين قفزت المساحة الإجمالية من الأرض التي سيطر عليها الاحتلال، إلى أكثر من 36% . وفي موازاة تغيير الخارطة الجغرافية للقدس، تغيّرت أيضاً الخارطة الديموغرافية، إذ يواجه المقدسيون زحفاً ديموغرافياً هائلاً من المستوطنين، الذين جرى توطينهم في قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة، لتقارب أعدادهم أعداد الفلسطينيين، الذين يواجهون مخططاً يستهدف اقتلاع أكثر من مئتي ألف منهم، بحسب ما يؤكد مدير "مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، زياد الحموري. وفي الوقت نفسه، تواكب هذه الزيادة لليهود في مدينة القدس سياسات إجلائية مبرمجة إزاء العرب المقدسيين، لترحيلهم بصمت عنها، عبر إبطال شرعية إقامتهم في مدينتهم، الأمر الذي سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين اليهود بالمدينة، لتصبح نسبتهم (88) في المائة في المدى المنظور . وبعد أن قدّم الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، القدس إلى "إسرائيل" على طبق من ذهب في نهاية العام 2017، تكثّفت الهجمة الاستيطانية على المسجد الأقصى، وتصاعدت بطريقة توحي بأنها معركة لحسم مسألة السيادة، ليس في محيط الأقصى فحسب، بل على القدس الشرقية المحتلة بأكملها. وتلك الهجمة بدأت مع فوز ترامب بالانتخابات وتسلّمه البيت الأبيض مطلع عام 2016؛ فقد كانت لدى نتنياهو وحكومته آنذاك معرفة مسبقة بأن هذا الرئيس الأميركي بالتحديد متحمّس للمشروع الصهيوني ولمسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حتى أكثر من قسم كبير من اليهود الأميركيين أنفسهم.

وأولى المحاولات التي أظهرت مدى استعجال نتنياهو هي قيام حكومته في حينه بتثبيت البوّابات الإلكترونية على مداخل باحات الأقصى في تموز/ يوليو العام 2017، والتي أفشلها المقدسيون والشعب الفلسطيني، عندما تصدّوا بزخم كبير وقوّة لهذه المحاولة. وخلال السنوات الماضية، شهدنا اقتحامات شبه يومية للأقصى من قِبل مجموعات المستوطنين، بتشجيع وحماية القوى الأمنية، ومن المستوى الرسمي الحكومي. وكانت هذه الاقتحامات تأخذ طابعاً منظّماً وممنهجاً بهدف فرض مبدأ التقسيم الزماني والمكاني، وفرض السيادة الإسرائيلية على كل مساحة وباحات المسجد ألأقصى المبارك.

7 – خاتمة :

بيّن تقرير دوري ينشره مركز "أدفا" الإسرائيلي، مرّة كل عامين، أنه خلال العقدين الماضيين، ارتفع عدد الإسرائيليين بنسبة 60%، وأن عدد المستوطنين ارتفع بنسبة 240%. وحصلت المستوطنات، وفقًا لتقرير مركز "أدفا" حول انعدام المساواة في تمويل الحكومة، على أكبر ميزانيات من الحكومة قياسًا بغيرها.

من ناحية أخرى، يُجمع المتتبّعون للشأن الفلسطيني على أن "اتفاق أوسلو" لم يعد قائماً، وما تبقى منه ما هو إلاّ شكل السلطة الفلسطينية الخارجي؛ أما المضمون والجوهر، فقد أفرغته "إسرائيل" من كل مضامينه، باستمرار التوسع الاستيطاني وغيره من الانتهاكات اليومية للحقوق الفلسطينية في أرضهم ومعيشتهم. وكان من المفترض أن يكون الاتفاق حلاً مرحلياً يؤدي في نهاية الأمر للتفاوض على قضايا الحل النهائي وإقامة دولة فلسطينية؛ لكن ما حدث هو العكس "فقد تبخّرت المكتسبات التي تحققت في السنوات الماضية، كالمطار والميناء والممر الآمن بين غزة والضفة. وباتت العودة للمفاوضات الثنائية أمراً غير مجدٍ في ظل التعنت الإسرائيلي الدائم والمستمر. ومثلما استخدمت الصهيونية الرواية التوراتية لتبرير استيلائها على فلسطين، فإنها تتحدث اليوم عن أن هذه الرواية لن تستقيم إلاّ إذا تمّت السيطرة على "جبل الهيكل" (المسجد الأقصى). ومن هنا تكمن أهمية ومصيرية المعركة الاستيطانية الساخنة التي تدور الآن في المسجد المبارك وحوله؛ فهي من وجهة نظر صهيونية معركة فاصلة؛ فإذا ما نجحت في السيطرة هناك، فهذا سيعني وبشكل تلقائي حسم مصير القدس الشرقية المحتلة كلها. وأكثر من ذلك، فهي ستكون بمثابة التصفية النهائية للقضية الفلسطينية نفسها. ومن هنا، فإنه ليس مسموحاً للعرب والمسلمين خسارة هذه المواجهة. ولكي لا يخسروها، عليهم تنظيم أنفسهم وامتلاك خطة دبلوماسية وميدانية متشعبة، وأن يكون الفعل المقاوم منسّقاً وموحّداً حتى لو اختلفت وجهات النظر السياسية؛ فلا يجب أن يكون ثمة خلاف بشأن معركة السيادة في القدس والأقصى التي يعتبرها العدو المكمّل أو المتوّج لروايته الدينية الزائفة، والتي من دونها يفقد مبرّر مشروعه الاستيطاني الاستعماري ومشروعية وجوده. وفي الوقت نفسه، علينا أن ندرك أن المعركة الاستيطانية لا تُحسم بجولة واحدة، أو حتى عدة جولات؛ والعدو يدرك ذلك، لأهمية وخطورة القضية التي يدور حولها الصراع، مما يعني الحاجة للحكمة وطول النفس، والاستعداد دائماً، وتوقّع خطوات العدو والرد عليها بالأسلوب المناسب. ولن تستطيع "إسرائيل"

الادعاء أنها حسمت مسألة سيادتها على القدس إلاّ إذا حسمت السيادة في الأقصى. فالوضع سيبقى ملتبساً، والالتباس لا يفي بالغرض الصهيوني.

ولذا تتصرف "إسرائيل" بمنطق فرض روايتها الكاذبة بالتدريج، حتى تتحول الرواية إلى أمر واقع يمكن التفاوض بعده على التقسيم المكاني والزماني في مرحلة أولى، ثم محاولة إنهاء أي وجود إسلامي وعربي في المكان. والمشكلة هنا هي أن هناك في العالم من يريد، بل ويساعد ويدعم بشكل مباشر أو غير مباشر تثبيت الرواية الصهيونية على أرض الواقع. وربما لهذا السبب تتصرف قطعان المستوطنين بهمجية ووقاحة ووحشية مفرطة، بمساعدة وتغطية قوى أمن الاحتلال، وصولاً لمنع المصلّين الفلسطينيين من أداء فرائضهم بالصلاة والدعاء في الأقصى المبارك.